كلمة

معالي المهندس

خالد بن عبد العزيز الفالح

وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

" منتدى الأعمال السعودي الياباني "

الرياض

٢٧ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ الموافق ١٤ يناير ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الأمين

أصحاب المعالي

أخص بالترحيب وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني هيروشيجي سيكو

أيها الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

Kon'nichiwa

أود أن أشارك بالترحيب بأصدقائنا من اليابان وشكرهم على حضورهم للمملكة، متمنياً لهذا الملتقى كل النجاح والتوفيق، ومثمناً جهود العاملين عليه من الهيئة العامة للاستثمار ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، التي عودتنا على مثل هذه النجاحات.

إن ما يجمع المملكة واليابان ليس التاريخ العريق الغني بالتراث ذي التأثير العميق على العالم المحيط بنا فحسب، وليس حصراً على حرصهما على المحافظة على الشخصية المميزة لهاتين الحضارتين وعلى قيمهما الرفيعة، بل يجمعهما أيضاً الدور المسؤول الذي تقوم به الدولتان في المجتمع الدولي تجاه قضايا السلام والاقتصاد العالمي، بما في ذلك ما يجري في البلدين من سعي طموح لانعاش الاقتصاد فيهما، واثراء العالم بتجارب فريدة ومتطورة في التشييد والصناعة والتقنية والبحوث.

أيها الحضور الكرام.

إن الزيارة التاريخية لخادم الحرمين الشريفين إلى اليابان في شهر مارس من العام الماضي، ولقائاته خلالها مع القيادة اليابانية، بنت على هذا الدور الريادي المسؤول للبلدين وأسست لوضع شراكة وتعاون غير مسبوق بينهما.

ورؤية المملكة ٢٠٣٠ جعلت من التعاون الدولي وبناء فرص الاستثمار المشترك عنصراً أساس من خارطة الطريق لتحقيق طموحاتها. وتاريخ البلدين مليء بالنجاح والإنجاز عندما تجتمع جهودهما، ففي مجال الطاقة، مكنت موثوقية المملكة في إنتاج الطاقة من تلبية ٣٥ –٤٠% من متطلبات اليابان من النفط على مر السنين، كما أن شراكتنا في قطاع التكرير والتسويق والكيميائيات الياباني عبر مصفاة شوا شل قد قاربت العقد والنصف من الزمن بحمد الله. وساهم مشروع أوكيناوا لتخزين النفط الخام بتعزيز الاحتياطي البترولي الاستراتيجي الياباني، ويشهد المشروع توسعاً أكثر إثر الزيارة الميمونة لسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز لليابان.

وقد ملأني السرور وأنا أرى شراكة أرامكو السعودية مع شركة سوميتومو كيميكال في مشروع بترورابغ تتنامى وتزدهر مع اقتراب انتهاء المرحلة الثانية من هذا المشروع الضخم، كما سعدت كثيراً وأنا أرى الشركات اليابانية تُشارك في منتدى إكتفاء الذي أقامته أرامكو السعودية، في المنطقة الشرقية من المملكة، ساعية لترسيخ التعاون في مجالات توطين صناعة الطاقة في المملكة.

وهذه الأمثلة بالإضافة لتواصل النشاطات المشتركة في مجالات نقل التقنية وتبادل المعلومات والتطوير في مجال الطاقة، دليل قوي على نجاح هذه العلاقة المتميزة. ويماثلها أيضاً الجهود التي تبذل لبناء شراكات ناجحة في مجال الصناعة والثروة المعدنية.

أيها الحضور الكرام.

إذا نظرنا نحو المستقبل فإننا نرى أن هذه العلاقة تشهد، نمواً أكبر في ظل جهود المجموعة المشتركة للرؤية السعودية اليابانية ٢٠٣٠، وهي تنطلق نحو آفاق أوسع من مجالات التعاون، واليابان في مقدمة الدول التي اختارتها المملكة لتكون شريك نجاح استراتيجي عندما أنشأت المركز السعودي للشراكات الاستراتيجية الدولية الذي سيلعب دوراً هاماً في تحقيق رؤية بلادنا والذي سيسهم في الوصول بهذه الشراكة إلى أقصى امكانياتها. وسيعمل المركز على تفعيل الشراكة الاستراتيجية التي تم الاتفاق عليها العام الماضي مع الجانب الياباني بجهود مشكورة من وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية. ويتطلع المركز إلى تنظيم الاجتماع الثالث للمجموعة المشتركة للرؤية السعودية اليابانية ٢٠٣٠ خلال هذا العام في الرياض.

والفرص التي تنجم عن هذا التطور في التعاون هائلة بكل المعايير، ومنها أن تكون المملكة منصة لوصول الصناعات اليابانية للأسواق المجاورة للمملكة مستفيدة من برامجها المختلفة لتحقيق الرؤية، ومن أهم هذه البرامج، برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتحقيق رؤيتها، ويهدف البرنامج إلى وصول المملكة إلى المركز الثالث عشر عالمياً في مجال الصناعة والقطاع اللوجستي، وبناء صناعات تتلاءم مع عصر التصنيع الجديد الذي نشهد فيه جيلاً رابعاً من الصناعة، الأمر الذي يتيح فرصاً

للتعاون في تطبيقاتها في المجالات الصناعية المختلفة في المملكة، والتي تعمل عليها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وجهات أخرى.

وفي مجال تطوير الصناعات، تسعى الرؤية إلى الوصول إلى معدل نمو يبلغ ١٨% بالنسبة للصادرات الصناعية، مما يعني رفع الناتج المحلي للصناعة إلى أكثر من ٦٨٠ مليار ريال. ويتطلب ذلك تطوير تجمعات صناعية لاستبدال المنتجات المستوردة ورفع مستوى المحتوى المحلي، وكذلك تطوير تجمعات صناعية تستهدف التصدير الإقليمي والعالمي.

ومن الصناعات المستهدفة على سبيل المثال: الصناعات الدوائية وصناعة الأغذية، ومواد الانشاء والبناء، والآلات والمعدات، وصناعة السيارات والبتروكيماويات والصناعات التحويلية، كما تعنى الاستراتيجية بصناعات مستقبلية واعدة كصناعات الطاقة المتجددة، والسيارات الكهربائية والروبوتات وصناعة السفن. وهناك جهود لبناء تعاون مع الجانب الياباني في مجال بناء صناعة السيارات في المملكة، والتي تسندها حزمة حوافز قوية يقدمها الجانب السعودي.

ورؤيتنا تطمح إلى جعل سلاسل قيمة المعادن الركيزة الثالثة للصناعة السعودية، إلى جانب النفط والغاز والبتروكيماويات، ونتطلع إلى أن تُساهم هذه السلاسل – بإذن الله – بنحو ٢٨٠ مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي، وقد وضعت هذه الاستراتيجية الممكنات اللازمة والخطط لاستغلال المعادن مثل الحديد والنحاس والالمونيوم والمعادن النفيسة والصناعية. والفرص لتعاوننا في هذا المجال واعدة للغاية.

وتستهدف استراتيجياتنا مضاعفة طاقتنا الانتاجية من الغاز خلال العشر سنوات القادمة، وذلك لدعم مشاريع إنتاج الكهرباء والصناعات المصاحبة والصناعات التحويلية

الناتجة منه والصناعات المحاذية للنفط مثل التكرير، مع تحقيق أعلى مستويات المحتوى المحلي وتعزيز قدرات التوطين .وقد تحدثت عن التعاون في زيادة المحتوى الوطني في مجال قطاعي الزيت والغاز، والاهتمام الذي أبدته الشركات اليابانية بذلك، كما أشرت، سيزيد من فرصها في مشاريع هذا القطاع.

ولا أنسى مجالات التعاون في مجال انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية في المملكة، بدءاً برفع مستوى كفاءة الطاقة فيها، وكذلك في مجال الطاقة المتجددة فإن خططنا تسعى إلى التمكن من انتاج ما يقارب ١٠,٠٠٠ ميقاوات في عام ٢٠٢٣ أي ما يقارب ١٠% من إجمالي إنتاج المملكة من الطاقة، مع جعل توطين سلسلة القيمة مطلباً أساساً في ذلك. وهناك فرص كبيرة للتعاون بين الجانبين في هذا المجال، والتي حققت بعض الشركات اليابانية نجاحاً في المنافسة فيها.

ولابد لي من أن أشير هنا إلى مجال مهم للتعاون يشهد تطوراً ملموساً هو التعاون في مجال تقنيات تخزين الكربون والهايدروجين، وكذلك أن أؤكد على أهمية ترسيخ التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في المملكة.

وتسعى الرؤية لأن تصبح المملكة مركزاً إقليميّاً للخدمات اللوجستية مستفيدة من موقعها الجغرافي وتحسين مؤشر الأداء اللوجستي إلى مصاف الدول المتقدمة عالمياً بحلول عام ٢٠٣٠. وستساهم هذه الاستراتيجية في تمكين نقل البضائع بكفاءة عبر سلاسل الامداد المحلية والدولية، وتمكين الوصول الدولي للصادرات. ويشمل ذلك كافة سلاسل التوريد المحلية في قطاع التصنيع في المملكة ككل، وهناك ١٣ شركة يابانية تعمل في ١١ مشروعاً للاستثمار في هذا المجال والباب مفتوح أمام مضاعفة هذه الأرقام.

أيها الحضور الكرام.

إن تطلعات قيادتي البلدين وفرص التعاون بينهما لا سقف لها، والقطاعات الصناعية والاقتصادية والاستثمارية في اليابان ستكون من خيرة الشركاء لمشاريع المملكة وللطموحات العالية لرجال الصناعة والأعمال في القطاع الخاص السعودي فيها. وأنا، من هذا المنبر، أدعوهم جميعا للطرق على كل الأبواب، والسعي الحثيث لاغتنام الفرص التي يتيحها بناء مثل هذه الشراكات لتطوير امكانياتهم وبناء الصناعات التنافسية ذات الكفاءة العالية.

وإذ أقدم التحية والشكر للحاضرين هنا من شركائنا من الجانب الياباني على عميق اهتمامهم وحرصهم على المشاركة في هذا الملتقى، أغتنم الفرصة للتأكيد على أن القطاع الخاص السعودي يظل دوماً شريكاً ذا موثوقية عالية، وطموح واجتهاد لا ينضب، وأن القطاع الخاص السعودي لن يقف وحده في العمل على إنجاح هذه الشراكات، بل تقف معه الحكومة موفرة له خطط الدعم المدروسة التي تزيل العقبات من أمامه وتشجعه إمكانياتٍ واستثماراً، وأن هذا التشجيع وهذا الدعم سيشمل المؤسسات الكبرى وتلك المتوسطة والصغيرة بحزم دعم لا مثيل لها في أي مكان في العالم.

وفي ختام كلمتي لا يفوتني أن أثني على هذا الملتقى الهام بين شركاء النجاح المستقبلي في البلدين، مؤكداً على أنه يجسد شاهداً حياً على العزيمة الصادقة للطرفين السعودي والياباني نحو المضي قدماً في تطوير وتعزيز التعاون بينهما، متمنياً على الله أن يوفقنا جميعاً في ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.